

مصر: وقائع إهمال التعليم الجامعي والبحث العلمي. ومفاوضات بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي على تعديل اتفاقية الصيد البحري. وعلة تصنيفات صندوق النقد الدولي التي تعتد بالنسب المجردة.

مصدرة الانتخابات المحلية في الداخل الفلسطيني، حيث تراجع في المقاربة السياسية يجعل المعركة تدور على النفوذ والوجاهة والتفاخر والمال. موسم حصاد الحبوب في عن الغاز في المتوسط.

قررت الكويت إخضاع العمال الوافدين لفحص البول الجنسية، ومنح المقبولين منهم شهادة «لائق للعمل»! و«بألف كلمة» مشاهد من بدء موسم حصاد الحبوب في اليمن، المتراجع لصلحة الفات.

4 3 2

الجزائر: تعاقب أجيال وتغييرات سياسية

تعيش الجزائر تراجعاً يتطابق مع إيقاع الوضع الصحي لرئيس صامت وعاجز عن ترويض مجلس الوزراء طيلة أشهر عدة، وقد هدف اجتماع الحكومة في 29 أيلول/سبتمبر الماضي إلى وضع حدٍّ للشائعات حول تدهور صحة عبد العزيز بوتفليقة. وهذه إدارة إعلامية لمسألة صحة الرئيس، وأما البلاد فلم تعد في الواقع حكومة حقاً. فالأمور اليومية تصرّف تبعاً من خلال صورة رئيس وزراء يسنده كلياً «جهاز الاستخبارات والأمن» فائق النفوذ، الذي يحكمه منذ 23 عاماً «توفيق»، الجنرال الصامد في موقعه، توفيق مدين. وبدوره، فإن رئيس الوزراء عبد الملك سلال الذي لم ينل أداءه خلال الاجتماع الأخير لقيمة جامعة الدول العربية إعجاب أحد، هو أيضاً محطّ تجاهل حادّ من قبل بعض وزراء حكومته، ما يؤكد الطابع الدوني للحكومة بنظر الرأي العام الجزائري، وواقع أنّ النظام لم يختر بعد خليفة لبوتفليقة.

الربيع يعوض الكثير من التوافق

وتؤدي غزارة عائدات الثروة النفطية دوراً في التخفيف من حدة ضعف السلطة التنفيذية العاجزة عن إطلاق سياسة اقتصادية واجتماعية جديرة بهذا الاسم. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط والغاز في مطلع العام 2013، التي تشكلت عائداتها 97 في المئة من صادرات البلاد، ما يتيح نوعاً من التوزيع العام الرأبائي، ومن الاستمرار بالإنتاج العام المبالغ به وغير الفعّال. وقد سجلت الجزائر في العام 2012 فائضاً تجارياً بقيمة 27.18 مليار دولار، في مقابل 26.24 ملياراً في 2011، بارتفاع نسبته 3.6 في المئة. واستفادت وفاتها الصادرات من الوضعية الجيدة لأسعار النفط الخام، إلا أنّ الميزان التجاري لا يكتف عن التدهور منذ بداية العام 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط التي تدنت عن أسعار الفترة نفسها من العام الماضي. لقد أعلن المصرف المركزي الجزائري أنّ تقلص أسعار النفط بنسبة 5.70 في المئة خلال الفصل الأول من العام 2013، ترافق مع تراجع بنحو 9 في المئة في حجم صادرات النفط الصدّر. لقد أدى ترافق هاتين الظاهرتين إلى انخفاض العائدات النفطية بنسبة 14 في المئة، أي أكثر بقليل من 3 مليارات دولار في الفصل الأول من 2013، حيث سجلت تلك العائدات ما مجموعه 17.53 مليار دولار في مقابل أكثر من 20 مليار دولار للفصل الأول من العام 2012.

هذا التراجع ليس مثيراً للقلق ما بقيت احتياطات عملات الصرف ثابتة عند مستوى مرتفع بالنسبة لإقتصاد بحجم الاقتصاد الجزائري، وهي تلامس الـ 190 مليار دولار. يجمع الأحوال، لا ينسى المصرف المركزي الجزائري الإشارة إلى أنه «في ظل مستوى مماثل من الاحتياطات الرسمية بالنقد الأجنبي (وهذا خلا الذهب) في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2012، فإن الجزائر مصنّفة من بين أولى الدول النامية لناحية النسبة من احتياطات النقد الأجنبي على إجمالي الناتج المحلي، إنْما إحدى الدوافع النادرة للرضا لدى إدارة معنومة الغالبية بشكل موسوف، كما تشهد عليه التصنيفات المحلية للجزائر التي جمع جميع الجداول المقارنة للاقتصاد العالمي، فضلاً عن نسبة الناتج المحلي».

استيراد استهلاكي مكثون، وفساد

في المقابل، فإن هذه الجبوحة المالية، شديدة الأهمية



http://art-maniac.over-blog.com/n-algerie-galerie-fran%3C%87aize

لهذا الصراع المزعوم، طمأ أنه من الواضح أنّ السلطة الحقيقية واستمراريتها لا تزالان تكمنان في أعلى هرم الأجهزة الأمنية التي تهيمن من دون منازع على حياة البلاد منذ 11 كانون الثاني/يناير 1992. وهي أجهزة أمنية أثبتت فعاليتها الكبيرة في خنق الحريات ونشر الأوقات الاجتماعية، لكنها، وعلى الرغم من إمكاناتها غير المحدودة، تعاني بوضوح من صعوبة في حماية البلد، مثلما تكشف خصوصاً مع العمليات الإرهابية في جنوب غرب الجزائر (رغم أنها منطقة ذات كثافة أمنية كبيرة)، وخلال الهجوم على الحقل النفطي في تيفنغورين بأقصى جنوب الشرق. وسواء أكانت هذه الأحداث عبارة عن تلاعب داخلي أو عن سلوك خبيث، فهي أثبتت، رغم كل شيء، أنّ اندعام الكفاءة ليس محصوراً بالمدنيين المكلفين بمهام إدارة البلاد... إلا أنّ استفاد جهاز الاستخبارات والأمن وقادته هو من الحريات في الجزائر، وخط أحمر لا يمكن لأي وسيلة إعلامية جزائرية أن تتجاوزته من دون عقاب. بينما يتداول عامة الناس مثل هذه الانتقادات، يمتلك الرئيس بالتاكيد هامشاً للمناورة، خصوصاً على صعيد العقود المالية الكبيرة، والكميوسونات، غير أنه لا يمتلك صلاحيات سوى تلك التي يسمح له بها قادة الأجهزة الأمنية.

الرأي القائل بتفوق الحيز الأمني على السياسي، محقّ بالكامل. وعلى أي حال، فمن الواضح أنّ الخلافة في قيادة جهاز الاستخبارات والأمن أهم بكثير من الخلافة في رئاسة الدولة، طمأ أنّ ولاية الرئيس تنتهي في العام 2014. إن النقاش حول التمديد المحتمل لولاية الرئيس لعلمين إضافيين ليس محسوماً بعد. أما ولاية قائد جهاز الاستخبارات والأمن، فلا تحدها سوى «البيولوجيا» وميزان قوى يعمل لصالحه منذ أكثر من عقدين، لكن وبمضي النظر عن اختيار قادة الأجهزة الأمنية، وعن إعادة تنظيم تلك الأجهزة (وأعادة توجيهها)، فمن الواضح أنّه لا يتوقع حصول أي تطور ما دام يسود نمط حكم بوليسي، خائض للحريات، يفتقد للكفاءة، وفساد بالكامل.

إنّ تكلس النظام يكاد يهدّد مباشرة دوام الدولة الواهنة إلى حدّ بعيد. والسؤال المطروح علناً يدور حول قدرة النظام على امتصاص صدمة أخرى بحجم أزمة الرهائن في حقل تيفنغورين، خصوصاً وأنه نجح حقاً في إفراغ الساحة من أي صوت فاعل. ومنذ وفاة عبد الحميد مهري، الأمين العام الأسبق لهجبة التحرير الوطني، في سنوات الأثني/يناير 2012، لم يعد بالإمكان سماع أي صوت معروف وصاحب مصداقية، كما أنّ معدّل أعمار القادة الجزائريين الحاليين، بدأ

في المناصب، هو من علامات هذا الواقع السياسي الجزائري، وقد غطت عليه بشكل كبير إعادة تنظيم جهاز الشرطة السياسية، أي جهاز الاستخبارات والأمن. إن إحكام قفل الساحة السياسية والرقابة الشديدة على الصحافة، غير السقطة إلا بالاسم، يسمحان بإدارة الرأي العام من خلال الشائعة، وتعيين أكباش فداء يكون دورها تحوير انتباه المواطنين والتغطية على أولئك الذين يتولون السلطة الحقيقية. في هذا السياق بالتحديد، يندرج منذ بضعة الأسابيع البث بياصر لفرضية صراحة بين قادة الأجهزة الأمنية من جهة، والرئيس من جهة ثانية، وتفيد الرواية التسبب على أنّ الرئيس، المتهاك جسدياً، ومحبته العائلي، يتخفون مسؤولية الحالة المنشخة التي تعيشها الجزائر. إلا أنّ قلة ثولي مصداقية

شركات صنيعة وبإبائية. إنّ النظام السياسي الجزائري المبني على أساس مؤسستاتي وهمي، يفتقد للشفافية الكامل، ولا يرسى أي آلية للمحاسبة ولا يحدد المسؤوليات المترتبة على مختلف فاعليه. كما أن الجزائر المشلولية، والتي تسجل نتائج اقتصادية سلبية، تفقد أيضاً إلى الصوت على الساحة الدولية. فسواء في ما يتعلق بملف الجارة مالي، أو بما يخص الأزمة السورية الدراماتيكية، فإن الدبلوماسية الجزائرية غائبة، وموقفها لا وزن كبير له. لقد فقدت الجزائر التي كانت في الماضي لاعباً فعلاً على الساحة الدولية، والتأخير والاحترام.

صراع بين الرئيس والأجهزة؟

إنّ التعديل الوزاري الأخير، حيث حصل بعض التبدل

شعار الأغنياء: هذا من فضل ربي

ليحكي أسرار مطايخ الأغنياء فكشف أنهم يستخدمون سخانات ماء كبيرة تكفي فنذاق. بدالي فلاحا فسألته عن نساء الأغنياء، هنا تحرك حسه التقدي، لا يشاهد المسلمات التكية رغم أرقهن. تستغفه بنات الأغنياء، مسترجلات ويظهرن أكبر من سنهن الحقيقي، ولا يخجلن بدليل أنهن يصرحن بممتلكاتهن على مستوى الصدر والفخذين. لم يؤدبهن الفقرة ويعاملنه باستلا، حين يجدهن في المطبخ، أضاف السباك انه أحيانا يقع خلاف حول موقع آلة الغسيل، تريدها المرأة في موقع جيد، بينما يريد الرجل إبعادها، وماذا عن أولاد الأغنياء؟ لا مشكلة للسباك مع الذكور لأنهم ذكور. لكنه يقول إنهم صبح.

يولون في بيئة عائلة يشؤون الاقتصاد، يعيشون بحدود متئلنة ويتعلمون كل شيء، اللغات والباليه والإيتكت. يرثون

السعادة، لكنهم لا يتخلون عنه ويستمرون في دفع ضريبة شقوية لصد عين الحاسدين. رجعت لأستاذ الاقتصاد: من هم أغنياء مغرب اليوم في نظرك؟ قال: ملاك أراضي فلاحية، ملك عقارات المدن، مستثمرون كبار في السياحة والطيفة «هي جماعة من الناس تتماثل في علاقتها بوسائل الإنتاج. أي الطرق التي يكسبون بها رزقهم». يمكن تصنيف مكونات هذه الطبقة إلى أسر عريقة ومحدثي نعمة. في القسم الأول أسر أحفاد وزراء ومحافظين وضباط وسفراء سهلت وظائفهم تحسين وضعهم، من هؤلاء من حافظ على دخله فوعيه يطابق وضعه، ومنهم من تدهور دخله فبقي خياله لا في نمط عيشه. صار يعيش بوعي زائف ويعبر عن حنقه بمجم سوفي ليوحي بأنه ثوري. في القسم الثاني محدثي نعمة متعلمين



(من الانترنت)

منطقة «الذخيل» السكنية الفخمة في مراکش

اصطفوا!

بعضنا لا يرغب بالإنبائه الى معنى ما قائلته الإدارة الأميركية بكل اللغات: «اهتمامنا لا يمكن أن يتركز على ناحية واحدة من العالم». وهي الصيغة المهذبة الأخيرة التي جاءت لتؤكد تصريحات وإجراءات عديدة، فضلت من جهة تعريف المصالح الإستراتيجية الأميركية الراهنة، وأوضحت من جهة أخرى حدود قدرات واشنطن. غير الكلية. فهذه من صفات الجلالة. هو منجز أوباما أو بصمته، وفي ما يخص منطقتنا، فقد كان ذلك التصريح إيذاناً بانتهاء حقبة الجنون التي قادها المحافظون الجدد الذين طغوا أن بإمكانيهم إعادة تشكيل الكون، بعلامة انهيار المسكر الأتراكسي لم يبدأ هذا النزوع مع البوشين، وهما لم يخترعا، ولكنها جسدها بفجاجة، وإن يتفاوت. وعلى ذلك، يصعب تصور العودة اليه في المستقبل القريب، إلا كاتحار.

وأما القيادة في الرياض، فتزعل وتحرد من «تركها في منتصف الطريق» لتقدير أمرها لوشاءت، أولتعقل وتعذل في اتجاهاتها، وهو أفضل، وهي أملت توجيه ضربة عسكرية أميركية لسوريا، مع العلم أنها كانت ستكون مجانية، أو حتى ذات مفعول عكسي، أو حتى تسرع تطورات قد تسبها هي نفسها. وهي مستمرة في حربها المزعومة ضد النفوذ الإيراني في العراق (ويقال أحيانا «ضد الشيعة»)، حتى لو كان جلياً أنّ العمليات الانتحارية التي تنفذها مجموعات تحت تسمية «القاعدة» ضد حسينييات ومدارس وأسواق عامة لا تردع النفوذ الإيراني ولا غلواء التشيع... بل على العكس. ويؤدي التجاذب - أو التلاعب - الإقليمي بالعارضات السورية، وتذررها للربيع، وافتقادها الرؤية الخ... إلى تضيها سلوكيات تفنقد السياسية، من قبيل قرار مقاطعة جليل جليل، والحد من الغريبين لخياتهم لها، صحيح أنهم باعوها في الماضي أوها، ولكن تصديقها بلا تمحيص سذاجة في أحسن الأحوال أو دليل على اندعام المسؤولية، وهكذا هي الحال في كل ركن من المنطقة على اختلاف أوضاعها.

لا مقلد يختصر بقوته أو بعصاه السحرية سيقاً لا بد من بنائه واتباعه، بعد تعيينه واختياره، بعقلانية، أي بحسب المصالح والإمكانات معاً، وأما التخطيط الحالي للسلطات كما للقوى الفاعلة ميدانياً على حد سواء، في كل المنطقة بلا أي استثناء، فمسخرة وعلامة أكيدة على القوات، وعلى خطر الاندثار.

نهلة الشهال

محمد بنعزي
كاتب وسينمائي من المغرب

ملف

التعليم قضية

مصر: وقائع إهمال التعليم الجامعي والبحث العلمي

الحديث عن الجامعات المصرية اليوم يبدو متشعبا بقدر ما هو مثير للشجن. فهناك العديد من المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي في مصر : تكدرس الطلاب الذين يتعلمون في الكليات المختلفة بناءً على مجموع درجاتهم في الثانوية العامة، مروراً بالمشكلات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس الذين تقل أعدادهم كثيراً عن الحاجة إليهم بالقياس إلى الأعداد الهائلة للطلاب، لا سيما مع هجرة بعضهم إلى جامعات أميركية أو أوروبية، أو إعارتهم إلى جامعات غربية، ومع انخفاض المستوى العلمي لبعضهم، وقلة التخصصات اللبية، وعدم توافر الإمكانيات والتجهيزات اللازمة، خاصة بالنسبة للتخصصات العلمية من معامل وأجهزة، ومع رداءة المناهج الدراسية، والإعتماد على كتب بيع يكون في الغالب كتاب الأستاذ الذي يدرّس المادة، من أجل أن يحصل على الربيع من بيع كتابه، واستسهالاً بدلاً من الإعتماد على مراجع متعددة، وافتقار المكتبات الجامعية للمكتب والدوريات الضرورية، وإحجام الطلاب عن استخدامها استسهالاً أيضاً وانسياقاً وراء الأجواء البلدية، علاوة على وقائع الفساد داخل الجامعات.. وعلى ذلك كله، هناك قضية استقلال الجامعة والحرية المتاحة لأساتذتها وطلابها في ظل تدخلات سياسية وأمنية مستمرة. وليست هذه المشكلات وغيرها وليدة اليوم بل يرجع تاريخها إلى سنوات مضت بل إلى عقود، وبعضها موجود منذ إنشاء أول جامعة مصرية منذ أكثر من قرن من الزمان، وأبرزها المحاولات المستمرة من جانب السلطة الفاشية للسيطرة على الجامعة، وهذه المشكلات القديمة الجديدة تزداد مع الوقت تفاقماً فيتطور الوضع من سيئ لأسوأ.

نبذة تاريخية

افتتحت الجامعة المصرية – جامعة القاهرة حالياً – عام 1908. وفي عام 1925 تحولت من جامعه أهلية إلى جامعة حكومية. وفي عام 1940 صدر قانون بتغيير اسم الجامعة المصرية إلى جامعة فؤاد الأول. وفي عام 1953 (بعد ثورة يوليو) صدر مرسوم

بتعديل اسمها إلى جامعة القاهرة. وأنشئت ثاني جامعة مصرية بالإسكندرية عام 1942 وسميت جامعة فاروق الأول (جامعة الإسكندرية حالياً)، وأعقبها إنشاء جامعة إبراهيم باشا بمحافظة القاهرة عام 1950 (جامعة عين شمس حالياً) ، ثم جامعة أسيوط عام 1957، وتلاهوا بسنوات إنشاء جامعات أخرى في محافظات مختلفة ليصل عدد الجامعات الحكومية عام 2011 – 2012 إلى 19 جامعة. أما الجامعات الخاصة، فكانت أولها الجامعة الأميركية بالقاهرة، التي تأسست عام 1919، واستمرت الجامعة الخاصة الوحيدة لسنوات طويلة. ولكن مع اتجاه السلطة لاحقاً للتوسع في التعليم الخاص، أخذ عدد الجامعات الخاصة في الازدياد منذ التسعينيات ليصل عام 2011 – 2012 إلى 18 جامعة بالإضافة إلى الجامعة الأميركية، يتركز معظمها في محافظتي القاهرة والجيزة، ويلتحق بها أبناء القادرين على تحمل تكلفتها الباهظة.

بانورا اما بالأرقام

وبحسب الإحصاءات الرسمية لعام 20112012، يشمل قطاع التعليم العالي في مصر الجامعات الحكومية التسع عشرة، وجامعة الأزهر، والجامعات الخاصة الثماني عشرة، والكليات التكنولوجية (عددھا 45)، و13 معهداً حكومياً متوسطاً، و122 من المعاهد العليا الخاصة، والمتوسطة (10)، وثلاث أكاديميات (هي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وأكاديمية الفنون) و5معاهد متنوعة خاصة. وبلغت أعداد الطلاب القُبلدین بمؤسسات التعليم العالي في العام 2011-2012، 2.1 مليون طالب، 51 في المئة منهم في الجامعات الحكومية، و13.4 في المعاهد العليا الخاصة، و12.7 في جامعة الأزهر. وبلغت أعداد متخرجي التعليم العالي 484.4 ألف متخرج، 68.7 في المئة منهم ينتمون للجامعات الحكومية و16.4 في المئة للمعاهد العليا الخاصة وذلك عام 2010-2011.

أما بالنسبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمؤسسات التعليم العالي، فقد بلغت عام 2011 – 2012 نحو 97 ألف عضو، نحو 85 ألفاً منهم ينتمون إلى مؤسسات التعليم العالي الجامعي، بينما نحو 12 ألفاً ينتمون إلى مؤسسات التعليم العالي غير الجامعي. وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الجامعي فإن 81.9 في المئة

منهم ينتمون للجامعات الحكومية، و10.4 في المئة لجامعة الأزهر ، و5.4 في المئة للجامعات الخاصة ، و1.7 في المئة للأكاديميات.

وتشير إحصائية صادرة عن وزارة التعليم العالي حول نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب (ويشمل عضو هيئة التدريس الأستاذ والأستاذ المساعد والدرس) إلى أن عضو هيئة التدريس بكلية الزراعة يحظى بأقل نصيب من الطلاب بإجمالي 6.3 عضو هيئة التدريس في المتوسط، في حين يبلغ نصيب المتوسط حوالي 500 و356 طالباً على التوالي، يُعتبر من أعلى الأنصبة مقارنة بالكليات الأخرى وذلك عام 2005-2006.

وتوضح إحصائية أخرى من العام نفسه حول التوزيع الجغرافي للكليات والمعاهد والطلاب أن محافظة القاهرة تأتي في مقدمة المحافظات (27 محافظة) من حيث عدد كل من الكليات والمعاهد والطلاب، إذ استأثرت بحوالي 22.5 في المئة من إجمالي الكليات، وحوالي 25.1 في المئة من إجمالي المعاهد، وحوالي 29.4 في المئة من إجمالي الطلاب، تليها محافظة الجيزة (تقع جامعة القاهرة بمحافظة الجيزة).

إنفاق يداني الصفر

وفي ما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم الجامعي في مصر فقد بلغ حجمه 13.5 مليار جنيه (من دون التعليم الأزهري) عام 2011 – 2012 بما يمثل 25.1 في المئة من إجمالي الإنفاق العام على التعليم، مسجلاً تراجعاً عن نسبة الإنفاق عام 2006–2007 التي كانت 29.6 في المئة. ومثلت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه 0.9 في المئة مقارنة بنحو 1.2 في المئة عام 2006–2007. بينما بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.24 في المئة (وذلك عام 2007 – 2008).

وتشير الإحصائيات الرسمية كذلك إلى ان نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي الأزهري إلى إجمالي الإنفاق على التعليم العالي قد تراجعت من 15.1 في المئة عام 1965 – 1966 إلى 6.7 في المئة عام 2007 – 2008.

وهذه النسب الضئيلة يشكل مذهب الخصخصة للتعليم والبحث العلمي، والتي تسجل على ذلك تراجعاً مطرداً، تفسر التزدي القائم، طلالاً أن وضع



التعليم وإمكانية تطويره كماً وكيفاً يتوقف بالضرورة على ما تنفقه الدولة عليه.

إصلاح جوهرى وإلا

«ثمة حتمية لإجراء إصلاح جوهرى لنظام التعليم العالي المصري، وإن لم يحدث إصلاح واسع النطاق فسوف يحول ذلك دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مصر» هذا ما يؤكدّه تقرير صادر عام 2010 عن التعليم العالي في مصر أعدته منظمة «التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» بالاشتراك مع البنك الدولي، على أن يتزامن هذا الإصلاح مع إصلاح مماثل للتعليم الثانوي والابتدائي.

ويتناول التقرير قضية الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي حيث يشير إلى أن الإعتماد الكامل على امتحانات الثانوية العامة أساساً وحيداً للقبول في التعليم العالي يحد من الفرص أمام العديد من الطلاب. فقد تكون نتائج الامتحانات انعكاساً لإختلافات في الظروف العائلية و/ أو مستوى المدرسة و/ أو الوصول إلى الدروس الخصوصية. ولا تصع هذه العملية الطلاب في الأماكن المناسبة لهم، كما أنها تتجاهل قدراتهم الكامنة، ولا يمكن التعميل عليها في التنبؤ بإدائهم الأكاديمي التالي. وإذا كانت الحكومة والجمهور يخطرون إلى نظام الثانوية العامة على أنه يتسم بالشفافية والعدالة، فمن الممكن – وفق التقرير – تحسين الوضع بإضافة اختبارات تكملية تختص بقياس المهارات الذهنية ومهارات التفكير العلمي.

مناهج جامدة

وموغلة في القدم

ويصف التقرير المناهج التي يستند إليها التعليم الجامعي في مصر بأنها ضيقة النطاق وجامدة وموغلة في القدم في كثير من الأحيان. ومرتبطة بوجهة نظر وحيدة يقدمها المحاضر الذي تشكل مذكراته محتوى البرنامج الذي يُتخذ أساساً للتقييم. كما يهين التركيز على حفظ المحتوى تنمية الفكر الناقد ومهارات التحليل، إذ يعتمد التقييم على استرجاع المحتوى بدلاً من البرهنة على ارتفاع مستوى مهارات التفكير. ويؤكد التقرير أن الجامعات والمعاهد الحكومية أصبحت تعاني من عجز شديد في الموارد لجهة أعضاء هيئة التدريس، والبنى الأساسية، والمعدات، والمواد التعليمية، وذلك نتيجة الضغوط التي تقع على عاتق هذه المؤسسات التي استوعبت النمو في قيد الطلاب من دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو، فالجمع بين الالتحاق الزائد السريع ونقص الموارد يؤدي إلى زيادة تدهور مستوى الجودة، كما أن التمويل المخصص للبحوث الجامعية منخفض جداً مما يقيد قدرة الجامعات على الاضطلاع بدور مهم في توليد المعرفة ونشرها.

الجامعة وسوق العمل

ثمة زيادة مفرطة ومزمنة في عدد متخرجي الجامعات، وبخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويعجز معظم المتخرجين عن الحصول على عمل في مجال دراستهم، كما يلتبس العديد منهم العمل في الخارج لاكتساب الخبرة العملية والدخل. ويشير التقرير إلى عدم كفاية التحمئة للعمل نتيجة لعدم اتصال المناهج بسوق العمل، والافتقار إلى التدريب على المهارات العملية، ومن ثم يكون من الضروري – وفق التقرير – الاهتمام بربط التعليم الجامعي بسوق العمل، وإعداد الطلاب بمعلومات عن العرض والطلب في سوق العمل لمساعدتهم في تحديد خيار.اتهم التعليمية، مع أهمية مشاركة أرباب العمل والهيئات الهندية في تصميم المقررات وتقييمها. في المقابل يحذر بعض المختصين من اختزال أهداف التعليم في تلبية احتياجات سوق العمل أو قصر وظائفه على تكوين فرد يمتلك المهارات التي يتطلبها سوق العمل بشروطه العولمية، من دون التفات إلى وظائفه المجتمعية.

منى علام

صحافية من مصر

السفير العربي

حوالي 6.5 ملايين مصري يفتقدون إمدادات المياه في منازلهم، بحسب منظمة

«اليونيسيف». ولا تزال النساء في الريف المصري يقضين

ما بين خمس وست ساعات يومياً لجمع المياه ونقلها إلى منازلهن،

بما أن 65 في المئة تقريباً من المنازل في الصعيد تستعمل مياه الخزانات.

مواقع / إصدارات

إنفوتايمز **infotimes.org**

متعة صحافة البيانات

من حق موقع «إنفو تايمز» أن يَدَبِّل اللوغو الخاص بموقعه الإلكتروني بعبارة «أول موقع متخصص في صحافة البيانات في الشرق الأوسط»، هذا طبعاً إن قررنا حصر تعريف «الشرق الأوسط» بالعلم العربي. هو موقع يُدخِل إلى صحافتنا أداة باتت أساسية في عمل الصحف العالمية والمواقع الإلكترونية السياسية، أي لغة البيانات التفاعلية أو الإنفوغرافيك، حيث يقلّ الكلام وتكثر الأرقام والنسب المؤية والرسوم البيانية. وهذه كلها غير كافية بالطبع لفهم الظاهرة المعالجة، لكننا ضرورية لتجنيح الوضوح في التحليل والتفكيك.

وإنفوتايمز» مجلة إلكترونية متخصصة في صحافة البيانات، تصدر عن «مركز الإعلام الحر» في مصر، ومجالات اهتمامها غير محصورة بالسياسة والاقتصاد. إذ تطال فضلاً عن هذين المجالين المذكورين، الرياضة والفنون والتكنولوجيا وشبكات التواصل الإجتماعية وقطاع النقل والطرق في العالم العربي.

فريق العمل مؤلف من شباب وشابات من مصر، هم خمسة مصممين غرافكيين، ورئيس تحرير ومديرة إمرافية الجودة ودفعة للعمليات المقدّمة بقالب خرائط وبيانات ورسوم تفاعلية. تضغط على كل زاوية منها فتدخلك إلى معلومات إضافية متصلة بالوضوع، وهو ما يحقق أكبر قدر من المعلومات بأقل وقت ممكن.

الروح الشبابية واضحة في الموقع، فحتى طريقة عمل الفريق مقدّمة برسم يكشف عن الخطوات العشر التي تسبق خروج الموضوع إلى الموقع، وهذه الخطوات تبدأ باختيار الموضوع، فالبحث عن المعلومات المتعلقة به وتجميع البيانات ثم تحليلها ورسم التصور البيئي قبل تصميمه إلكترونياً ومرآقية جودة المعلومات الواردة في القصة وصولاً أخيراً إلى نشر الموضوع- الدراسة على الموقع.

طريقة عمل «إنفو تايمز» تسهل البحث على المهتمين بشأن محدد: فبما بلغت «جديّة» أي موضوع اقتصادي مثلاً، فهو يصعب من خلال الرسوم والخرائط والبيانات «خفيف الظلّ». من المواضيع اللافتة على الصفحة الرئيسية لإنفو تايمز» حالياً، «كيف سيكون العالم من دون انترنت»، والخطبة الجديدة في مصر لتوفير الخبز، و«كيف يقضي الناس أوقاتهم على الانترنت»، وقطع الأبنية والإنشاءات في الأردن، وحوادث الطرقات في اليمن ومصر والأردن.

في ما يتعلق بالمواضيع «السياسية»، يعمل فريق «إنفو تايمز» على التقارير الدولية، فيحولها إلى لغة سهلة، وهو ما يشجّع المتابع على الاطلاع عليها بل الذهاب إلى التقرير الذي يكون عادة مؤلفاً من عشرات أو مئات الصفحات. هكذا، يمكن معرفة الكثير عن معتقل غوانتانامو مثلاً بدقائق، وعن تعليق المحكمة الدستورية العليا في مصر على مشروع قانون مجلس النواب... حتى إن شهادة وزير الدفاع المصري أمام القضاة قبل فترة يمكن تحويلها إلى رسم بياني يكشف أهم ما قاله الرجل بصورة «مقال مرسوم» إن جاز التعبير.

http://www.infotimes.org

فكرة

هكذا تكلمّ «الصدوق»

أخيراً، خرجت البشارة من بيانات صندوق النقد الدولي: أعلى معدلات نمو اقتصادي في أفريقيا (وربما في العالم) للعام 2013، سجلتها ليبيا (16.7 في المئة) ودولة جنوب السودان (69.6 في المئة)، هكذا، ومن دون أي جهد اقتصادي ولا تنموي حقيقي، احتلت دولتان نفظتان علثالثيتان، تقعان في ذيل معظم إحصاءات التنمية البشرية والاقتصادية، الصدارة في الناتج الإجمالي المحلي لفازة لديها دولة وحيدة مصنّفة من خارج لاتحة بلدان العالم الثالث (جنوب أفريقيا).

لا مكان للبراءة في إحصاءات صندوق النقد الدولي، وهو ما كان عليه حال الصندوق منذ تأسس مع البنك الدولي في إطار تشكيل العالم الجديد ما بعد الحرب الكونية الثانية. ليكون اليد الضاربة الاقتصادية له«الثالثة»، أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، ولكي يؤدي وظيفته، كان لا بدّ له من اللجوء إلى «العلم» الذي يُختصر وفق القاموس الاقتصادي خياراً شيطانياً آخرس يسكت عن أهم ما يجب أن يُقال (مثلاً عن أن نسبة قدرة البالغين ما بين 15 و24 عاماً على القراءة في جنوب السودان هي 37 في المئة)، على حساب الإفصاح عمّا يجدر أن يصبح سياسة عامة داخلية، أو استراتيجية للقوى العالمية تجاه البلد المعني، وهو ما يُترجم بعلاقة «الصدوق» مع كل من ليبيا وجنوب السودان كعيّنة عن الدول «الخام». فعندما يشدّد صندوق النقد على أن جنوب السودان حقق نسبة خيالية من النمو الاقتصادي السنوي، يتجه الفضول فوراً إلى زيارة الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية، التي تركز بياناتها على خانة «العميلين (الاقتصاديين) الرئيسيين» لدولة جنوب السودان، وهما: الصين، والهند. فهل يُعقل أن تكثفي دول «الثالثة» بموقع المتفَرِّج على الصين والهند وهما تحتكران القطاع النفطي (250 ألف برميل يوميا تشكل موارد 98 في المئة من الموازنة) وإعمار البلد «الخام»؟ تساؤل تحريضي ضمني يكاد صندوق النقد يطرحه على نفسه وعلى الدول المسبّكة بزمام القرار فيه لدى إعلانه لنسبة النمو «العائلة» المذكورة أعلاه.

يختلف الحال في ما يتعلق بمنطق تعاطي الصندوق مع ليبيا، حيث لا تتمكّن النسب المؤنية من إخفاء الفاجعة التي يعرف تقرير صندوق النقد للعام 2013 كيف يحوّلها لمصلحة العقيدة الاقتصادية الليبرالية التي يخدمها. يقول التقرير إن عجز الموازنة الليبية غير النفطية بلغ 191 في المئة، وذلك بسبب «الأجور المرتفعة» و«سياسات الدعم». وهنا أيضاً يسهل فهم المطلوب من حكّام طرابلس الغرب هذه المرة: إلغاء الأجور المرتفعة ودعم الأسعار.

لقد تمكن صندوق النقد الدولي من إجراء «نقد ذاتي» لتجربته الكارثية مع الدول النامية، فخلص إلى اعتبار أن سياسات الإقراض بفوائد كبيرة دفعت بهذه الدول إلى التهلكة. أما «خبنا» الحاصك، فلم تجر «نقدها الذاتي» بعد لتقهم مدى إلحاح التخلص من ديكتاتورية الأرقام.

أرنست خوري

المختار ولد محمد

صحافي من موريتانيا

16 مليون مصري يستخدمون موقع «فايسبوك» بحسب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في ظلّ تسجيل مصر تقدماً في ترتيب العام 2013 لقياس تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المرتبة 86 من بين 157 دولة على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية في البلاد.

محمد بدارنة / فلسطين

حلم ..



arabi.assafir.com

– سدّ النهضة الإثيوبي وخيارات السودان – سلمان محمد أحمد سلمان
– مصر في زمن الفبركة والشائعات: صفحة «دا بجد» على فايسبوك – هدير المهدي
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
– تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi

الكويت: فحص الميول الجنسية للوافدين

في بداية شهر هذا الشهر، تشرين الأول / أكتوبر، أعلن أحد المسؤولين في وزارة الصحة الكويتية عن مشروع يهدف إلى إخضاع الوافدين لفحص طبي للكشف عن المثليين والتحولين جنسياً. وأضاف المسؤول أن بلاده ستفترق هذا المشروع خلال اجتماع اللجنة المركزية لبرنامج العمالة الوافدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي الذي سيعقد في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل في سلطنة عُمان. ولم يكشف المسؤول الكويتي عن نوعية الإجراءات والأجهزة التقنية التي سيتم استخدامها في المطارات الخليجية للكشف السريع عن المتسللين من المثليين والتحولين جنسياً. من جهتها فشلت الوسائل الإعلامية والمنظمات المعنية بحقوق المهاجرين في الحصول على معلومات إضافية عن حجم المشكلة التي سيصنق القرار لها، وعن نوعية الفحوص التي سيمر بها الوافدون قبل حصولهم على شهادة «لائق للعمل».

الخطر المزدوج

أثار الخبر ردود فعل على المستويين المحلي والخارجي. دعت منظمة العفو الدولية إلى التعرّف على فكرة إخضاع الوافدين لفحوصات طبية ترمي إلى التحقق من ميولهم الجنسية، باعتبار أن ذلك يشكل «انتهاكاً للحق الإنساني الأساسي في الحياة الخاصة»، من جهتها اكتفت جمعيات حقوق الإنسان الخليجية بإعادة نشر موقف منظمة العفو وغيرها من المنظمات الحقوقية الدولية وشبكات الدفاع عن حقوق المهاجرين. ولهذا بقي الصوت الغالب في الإعلام الخليجي هو صوت المرحبين بالمشروع. فلقد رأى نواب كويتيون فيه «جهداً طيباً للقضاء على مثل هذه الظواهر الغربية على مجتمعنا والتي لا تتوافق مع شريعتنا وعاداتنا». وقلل المؤيدون للمشروع في مختلف بلاد الخليج العربي من أهمية الاعتراضات الحقوقية على التمييز ضد الوافدين، بما فيها استعدادهم بفحص الميول الجنسية، فتحرّكات نشطاء حقوق الإنسان كما أشار نائب كويتي «لا تعنيننا، فهم ليسوا أوصياء علينا وليسوا هم من يحيي القيم والأخلاق».

ما بين المؤيدين الخارجي والمحلي، قد يختار المسؤولون الخليجيون التروي فيحبلون الموضوع برمته إلى لجنة لدراسته. أما إذا توافق المجتمعون في 11 تشرين الثاني/نوفمبر على فرض ذلك الفحص الطبي، فإن تنفيذة يتطلب وقتاً طويلاً لتذليل العقبات الفنية والإدارية والسياسية التي عادة ما تعرقل تنفيذ القرارات الجماعية في بلدن مجلس التعاون الخليجي.

لا يجد المتابع للأوضاع السياسية في الخليج غرابة في حساسة المرحبين في جميع بلاد المنطقة بالاقتراح الكويتي. فلقد جمع ذلك الإقتراح مصدرين من مصادر الفرع الأخلاقي في الخليج: العمالة الأجنبية والجنس. وفي بلاد الخليج، كما في بلدان أخرى، يسهل انتشار الفرع الأخلاقي بين

الناس حين يتم إقناعهم بأن ثمة أخطاراً جديدة تهدد استقرار حياتهم الاجتماعية وما يسودها من قيم. ويزداد الفرع الأخلاقي انتشاراً وقبولاً بين الناس حين تتمثل تلك المخاطر في قيم وسلوكيات وأفكار «مستوردة» يجلبها الغريباء. عندها تتزايد أهمية دورتين للسلطة. أي دورها في تحديد الأخطار المحدقة بالمجتمع والقدرة على درئها، ودورها كقوة ضامنة لاستمرار التقاليد والقيم واستقرارها.

«فرازة» العمالة الأجنبية

طيلة أكثر من أربعة عقود مرت، منذ الطفرة النفطية، لم تتوقف وسائل الإعلام المحلية عن تفصيل «المخاطر» التي تمثلها العمالة الأجنبية على تماسك المجتمعات الخليجية وثقافتها وتقاليدها بل ومستقبل أجيالها. ولا تختلف في هذا المجال وسائل الإعلام تلك التي تملكها الحكومات مباشرة أو تلك التي تقوم بتمويلها ورعايتها. وساهم أكاديميون ومثقفون ورموز متميزة في معارضات سياسية في نشر الفرع من الهجرة الأجنبية. فلم يكن مكلفاً على هؤلاء تفصيل خطر خادمة منزلية من بنغلاديش على تربية أطفالنا وثقافتهم بالمقارنة مع كلفة انتقاد موافقة العوائل الحاكية على إقامة القواعد العسكرية الأجنبية في أراضي المنطقة ومياهاها. ففي بداية السبعينيات مثلاً، انتشرت إشاعة كاذبة عن أن آلاف العمال الكوريين الذين استجلبوا لبناء الموانئ الجديدة ومواقع إصلاح السفن في الإمارات والبحرين كانوا جزءاً من «قوة التدخل السريع» الأميركية. ولم يهتم أحدٌ بحقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية التي تتوضع سفنها الحربية في مياه الخليج وموانئها لم تكن في حاجة للجوء للعمال الكوريين لحماية مصالحها. ولم تسع السلطات المعنية المحلية إلى نفي تلك الإشاعة حتى بعد أن تم ترحيل أعداد كبيرة من أولئك العمال إثر قيامهم بإضراب عن العمل لتحسين ظروف عملهم.

اختلفت خلال السنوات الأربعين الماضية تفاصيل «المخاطر» الذي تمثلها العمالة الأجنبية على بلدان الخليج العربية. لا تغيب أغلب هذه التفاصيل عند الحديث عن الهجرة الأجنبية إلى الخليج، إلا أن لكل منها جمهوره ومواسمه. يصعب حصر جميع «المخاطر» التي يتداولها الإعلاميون والسياسيون والأكاديميون المعنويين بالعمالة الوافدة إلى الخليج، لكن هنا بعض عناوينها الرئيسية. فهي قد تكون مخاطر استراتيجية/عسكرية كما كان الحال مع العمال الكوريين في منتصف السبعينيات. وقد تتمثل المخاطر في «عدوى الانحلال الأخلاقي» عبر ممارسات وسلوكيات الوافدين الأجانب على قيم المجتمعات الخليجية، وقد تكون مخاطر ثقافية/تربوية تتعلق بالهوية كما هو حال الوافدين من جنوب شرقي آسيا للعمل في المنازل وأحضان الأطفال. فلا يكاد أسبوع يمر من دون أن تنتشر وسائل إعلامية قصصاً عن أطفال يحفظون أنشيد بلغة مربيهم البنغاليين أو التاميلية، تنديداً بدور المربيات الأجنبية في تنشئة الجيل القادم في الخليج. وقد تكون مخاطر على اللغة العربية نفسها، فتنتشر المقالات

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند - السويد، من البحرين

حنطة وذرة



بدأ موسم حصاد الجيوب في اليمن، ومر دودها هو الأفقر بين الدول العربية بسبب التوسع في زراعة القات (محمد الصياغي/ رويترز)



هل ازداد السعوديون فقراً؟

«سؤال يتكرر دائماً، ويدور في المجالس والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعية عبر الإنترنت: هل ازداد السعوديون فقراً؟ هل أصبحت تكاليف المعيشة أعلى على رب الأسرة؟ هل تأكلت القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة؟ وتأكلت معها الطبقة المتوسطة؟ والحقيقة الأخرى تخططها العين أن تكاليف الحياة ارتفعت بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية. والحقيقة الأخرى أن مستويات الرواتب والدخول لم ترتفع بشكل ملحوظ يوازي الارتفاع الذي شهدته أسعار السلع والخدمات والعقار خلال الثلاثة عقود الماضية. ولا يختلف اثنان على أن المواطن الذي يعمل موظفاً حكومياً في بداية الثمانينيات لن يجد صعوبة في توفير تكاليف الزواج واستلاك منزل وسيارة، بل قد يتمكن من ادخار جزء من دخله للاستثمار في سوق الأسهم أو العقار... إذا كان ناتج الفرد قد انخفض 35% خلال ثلاثين سنة، وترتيبنا في العالم تراجع 39 مرتبة، رغم أن أسعار النفط وصلت ذروتها في السنوات الأخيرة، وإنتاجنا للنفط بلغ مستويات تاريخية، واستهلاكنا الداخلي له وصل لأرقام غير مسبوقه، فإن الناتج سيشهد مزيداً من الانخفاض لو تعرضت أسعار النفط لأي انخفاض، أو لو ازداد استهلاكنا الداخلي لمستويات أكبر تمنعنا من تصدير كمية كافية من النفط وتقلل عوائد مصدر دخلنا الرئيسي، وهو تصدير النفط».

مدونة عصام الزامل (10 سبتمبر 2010)
http://www.essamalzamel.com/

«اللي ما يعرف تدابير»

جرتي العراقية في بريطانيا، والتي تدعى أم مروان، تقول عن صدام حسين، وقد عرضت قناة BBC، البريطانية مسلسلاً عن حياته من إنتاجها فيه الكثير من القسوة، أنه ينطبق عليه المثل العراقي «اللي ما يُعرف تدابير» حنطته توكل شعيره»، أحنأ بخيرنا بنفلمنا بحضارتنا بعلمتنا، لبش الخليجين والسعوديين يتعلموا أولادهم في أحسن جامعات ويسترون أغلى الماركات، ويأكلون بأحسن المطاعم واحنا نشوف ونمشي قلوبنا مكسورة، احنا بلادنا سنيبنها في 30 عام، اليابانيين بنوا اليابان في 30 عام والعراقيين بينوا العراق في 30 عام». انتهى كلام «أم مروان» أما «الحنطة»، فهي «القمح».

كان هذا حديثاً دار بيني وبينها عام 2008. أعجبتني إصرارها، أنهم سينفضون رماد الحرب، بعد مرور خمس سنوات من حديثنا، لا أرى أن العراقيين يسيرون على خطى اليابان في بناء دولتهم، بل على العكس هناك توأمة بين الاتجاه العراقي والاتجاه الصومالي في السير. وعلى ما يبدو فإنها تجربة استهوت غيرهم فتوجهوا يطبقون نظرية «أم مروان»: «اللي ما يعرف تدابير».

وعلى ما يبدو أيضاً، فإنه لا العراقيون ولا الصوماليون ولا الليبيون يعاقبواهم الذكورية، التي يعتزون بها، استطاعوا أن يحلموا حلم امرأة وأم، ترى أن نهضة بلادها لا تحتاج أكثر من 30 عاماً؟!

مدونة جواز سفر (يوميات امرأة ليبية) (الأربعاء 23 أكتوبر 2013)
http://libyanpassport.blogspot.com/2013/10/bbc-30-30-30.html

مدونات

توحيد الجنسية الكويتية

«مسألة توحيد الجنسية ظهرت إلى السطح مجدداً بعد الاقتراح بقانون المقدم من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة بتعديل قانون الجنسية بشكل يكفل توحيد الجنسية بين المواطنين. وهذا الاقتراح رُفض من اللجنة التشريعية في المجلس، والحجج التي تم الرض بناء عليها هي حجج واهية لا تخفي العنصرية والتمييز الذي يحملها أعضاء اللجنة الراضون للاقتراح، كما أن المؤيد الوحيد للاقتراح لم يورد حججه في قبوله، وجاء خلف شعار عريض يسمى «توحيد الجنسية» دون بيان ممكن المشكلة وألية حلها.

وهنا مساحة أسلط فيها الضوء على مسألة توحيد الجنسية من وجهة نظر شخصية، أعرض فيها الرأي في هذه المسألة من دون إسعاب في ما عداها من مسائل الجنسية التي يطول الحديث عنها. بداية تبين الذكورة الإيضاحية لقانون الجنسية أن قانون الجنسية في كل البلاد يعتبر من أهم القوانين وأبعدها أثراً، فهو الذي يرسم حدود الوطن، ويميز بين المواطن والأجنبي، والبلد الذي ليس له قانون جنسية ينظم جنسية مواطنيه يعوزه مفهوم من أهم مقوماته...»

مدونة «خلف تعرف» (25 أكتوبر 2013)
http://5alf.blogspot.com/